

Distr.: General  
29 January 2013  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية  
وغيرها من مؤسسات الأعمال  
الدورة الثالثة

٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

نتائج الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان  
والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٨-١	نتائج الدورة الثالثة للفريق العامل .....
		المرفق
٦		أساليب العمل .....

## نتائج الدورة الثالثة للفريق العامل

١- عقد الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال دورته الثالثة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في جنيف. ونظمت الدورة قبل انعقاد المنتدى السنوي الأول المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) الذي أنشئ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٤ ويوجهه الفريق العامل.

٢- وأجرى الفريق العامل تقييماً أولياً لجهود النشر والمشاركة التي بذلها سنة ٢٠١٢ ولاحظ أنه تلقى في الفترة بين شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أكثر من ١٢٠ طلباً من الدول والشركات والمجتمع المدني للمشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل والمشاورات والمؤتمرات. وتدل هذه الأرقام على ارتفاع مستوى الاهتمام العالمي بالفريق العامل وبالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد حضر أعضاء الفريق العامل ما يناهز ٦٠ اجتماعاً من ذلك القبيل في فترة الستة أشهر المذكورة.

٣- واستهل الفريق العامل دراسة استقصائية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف إثارة حوار منظم وفهم لأول التحديات المواجهة والفرص المتاحة والسياسات المبتكرة على مستوى الحكومات في إطار تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأرسل استبيان إلى الدول الأعضاء في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تكمله مقابلات معمقة مع مجموعة محدودة من الدول في كل المناطق. وهذه الدراسة الاستقصائية هي الأولى من نوعها وقد قدمت نتائجها الأولية خلال المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستعرض نتائجها النهائية على مجلس حقوق الإنسان في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣ ضمن التقرير السنوي المقدم من الفريق العامل إلى المجلس. ويستهدف التحليل استنتاج دروس وملاحظات عامة ولن يكشف عن مصادر ردود الدول. ويعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع الدول التي قدمت ردودها على الاستبيان في حدود الموعد النهائي الأصلي. وقد مدد الموعد النهائي للاستقصاء حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بناء على طلب عدد من الحكومات.

٤- وأعد الفريق العامل أيضاً دراسة استقصائية رائدة لتقييم آراء ممثلي الشركات بشأن تنفيذ شركاتهم لمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان. وعُرضت النتائج الأولية لهذه الدراسة الاستقصائية أيضاً خلال المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي عقد عام ٢٠١٢ بالاستناد إلى ردود ١١٧ فرداً منتبهاً إلى مؤسسات الأعمال. ويعبر الفريق العامل عن تقديره لجميع كيانات الأعمال التي قدمت ردودها على الاستبيان في غضون الموعد النهائي المحدد. وستجلى نتائج هذه الدراسة الاستقصائية أيضاً في التقرير الذي سيقدمه الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥- وستوجه كلتا الدراستين الاستقصائيتين للدول والشركات أعمال الفريق العامل المتواصلة الرامية إلى تحديد فهم أساسي وقائعي لمستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية وتنفيذها.

- ٦- وقد قرر الفريق العامل تعيين بافل سولياندزيغا نائباً للرئيس لأداء جميع مهام الرئيس عند غيابه. ونائب الرئيس هو عادة العضو في الفريق العامل الذي يصبح رئيساً للفريق لدى انتهاء ولاية الرئيس الحالي. وقد عدلت أساليب العمل بناء على ذلك<sup>(١)</sup>.
- ٧- وقرر الفريق العامل أيضاً أنه، في بعض الظروف، قد يعزم على ممارسة سلطته التقديرية ليشير مع السلطات الحكومية والشركات المعنية ادعاءات معينة يرى أنها تكتسي أهمية رمزية خاصة ويطلب التوضيح أو الحصول على معلومات إضافية حسب مقتضى الحال، وقرر تعديل أساليب عمله بناء على ذلك<sup>(٢)</sup>.
- ٨- وعقد الفريق العامل اجتماعاً مع آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية لبحث مجالات التعاون المحتمل بشأن مسألة تأثير مؤسسات الأعمال في حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك أعمال آلية الخبراء الحالية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في صنع القرارات مع التركيز على الصناعات الاستخراجية.
- ٩- وقرر الفريق العامل أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال سنة ٢٠١٣ تقريراً مواضيعياً يركز على وضع الشعوب الأصلية فيما يتصل بالحيلولة دون الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة الشركات على حقوق الشعوب الأصلية والتصدي لتلك الآثار عند ظهورها.
- ١٠- وعقد الفريق العامل اجتماعاً مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لبحث مجالات التعاون المحتمل بشأن مسألة سياسات الاستثمار وتشجيع إدراج الإشارة إلى المبادئ التوجيهية ومسؤوليات الدول ومؤسسات الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقات الاستثمار ولا سيما من خلال إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ١١- وأعاد الفريق العامل تأكيد التزامه بالمشاركة المنفتحة والمجدية مع جميع الجهات المعنية بما فيها الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني خلال اضطلاعها بأنشطته ومشاريعه وذلك باعتماد نهج متوازن، وشجع مجدداً كل الجهات المعنية على أن تحذو حذوه.
- ١٢- وأكد الفريق العامل مجدداً في ذلك السياق التزامه بالمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة ككل وتقديم دعمه إليهما بهدف زيادة فرص التآزر إلى أقصى حد وضمان التوعية الواسعة النطاق وعقد الشراكات الفعالة مع جميع الجهات المعنية بما فيها قطاع الأعمال والدول والمجتمع المدني. والغرض من ذلك هو تعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة ككل في النهوض ببرنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ونشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها تمشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٢١ وتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/21/21).

(١) انظر أساليب العمل المنقحة الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

(٢) المرجع نفسه.

١٣- وبحث الفريق العامل أيضاً نهجه المتصل بالشراكات وقرر التشديد على الترحيب بالدعم لأداء ولايته والنهوض ببرنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأبدى انفتاحه لعقد شراكات استراتيجية وعملية مع جميع الجهات المعنية بما فيها الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ومع المنظمات الدولية والإقليمية تحقيقاً لذلك الغرض. ويرحب بالتالي بالاقترحات الداعية إلى المشاركة في مثل تلك الشراكات رهناً بتبيين أوجه التآزر الملائمة مع استراتيجية الفريق العامل. ويبدى انفتاحه أيضاً لقبول الدعم من الأفراد والمؤسسات عبر عمليات الإعارة حسب الاقتضاء.

١٤- وأنعم الفريق العامل النظر في زيارته القطرية الأولى إلى منغوليا ومشروع نموذج الزيارات القطرية المصمم لوضع أسلوب متين ومنهجي يتبعه الفريق العامل في بعثاته القطرية الرسمية. ويعتزم مواصلة تحسين منهجيته وأسلوبه المتصلين بالبعثات القطرية بالتشاور مع الجهات المعنية على نطاق أوسع خلال عام ٢٠١٣.

١٥- وناقش الفريق العامل احتمال مشاركته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واعتمد استراتيجية للمشاركة المستهدفة.

١٦- واضطلع الفريق العامل بالأعمال التحضيرية النهائية لدورة المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان عام ٢٠١٢، وبحث استراتيجيته الخاصة بدورة المنتدى لعام ٢٠١٣.

١٧- وقرر الفريق العامل أيضاً توجيهاً إقليميًّا وإقليمياً للمشاركة فيها للنهوض بالمناقشة بشأن الوضع الحالي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في كل منطقة، بما في ذلك الاتجاهات والممارسات الجيدة والتحديات، بهدف توجيه منتدى عام ٢٠١٣ المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وستولى العناية بالدرجة الأولى لمنطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالنسبة إلى المنتديات الإقليمية في عام ٢٠١٣. ويطلب الفريق العامل من المؤسسات المهتمة بما فيها المنظمات الإقليمية أن تشارك معه وتدعم تلك الجهود.

١٨- ومن المقرر عقد الدورة القادمة للفريق العامل في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. وسيعقد الفريق العامل اجتماع تشاور مفتوح مع الجهات المعنية خلال تلك الدورة. وستتاح معلومات إضافية عن اجتماع التشاور المفتوح على الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup> في الوقت المناسب.

(٣) <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGSessions.aspx>

## المرفق

## أساليب العمل (المنقحة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)

## أداء الفريق العامل

## ١- الرئيس - المقرر

- ١- قرر الفريق العامل أن يعين رئيساً مقررًا كل دورتين بتناوب أعضائه.
- ٢- ويجوز للرئيس - المقرر أن يعزم على تفويض مهامه إلى أعضاء آخرين في الفريق العامل عقب التشاور مع سائر الأعضاء.
- ٣- وقرر الفريق العامل أيضاً أن يعين نائباً للرئيس يؤدي جميع مهام الرئيس عند غيابه. ويكون نائب الرئيس عادة العضو في الفريق العامل الذي يصبح رئيساً للفريق لدى انتهاء ولاية الرئيس الحالي.

## ٢- البعثة القطرية

- ٤- يعلق الفريق العامل أهمية كبرى على التوعية وزيارة البلدان والمناطق لنشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ودعم تنفيذها.
- ٥- ويعتزم الفريق العامل بالتالي إجراء بعثتين قطريتين رسميتين في السنة بناء على الدعوات الموجهة من الدول الأعضاء.
- ٦- وتجري الزيارات القطرية بروح تعزيز الحوار البناء مع الدول وجميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني، وبهدف تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية وتبادلها والنهوض بها. وترفع التقارير عن البعثات القطرية الرسمية إلى مجلس حقوق الإنسان. وتولى العناية للتوازن الإقليمي في اختيار البعثات القطرية.
- ٧- ويشترك عضوان من الفريق العامل في كل بعثة قطرية. ويختار الرئيس - المقرر بالتشاور مع جميع الأعضاء الآخرين العضوين اللذين يشاركان في أي بعثة معينة. وتخطر الحكومة المعنية بالتشكيل النهائي للوفد الزائر خلال فترة تحضير الزيارة وفقاً للممارسة المعتادة.
- ٨- ويجري عضو أو أكثر في الفريق العامل زيارات إضافية إلى البلدان شريطة توفر التمويل وبناء على الدعوات الموجهة. وللفريق العامل أن يطلب الموافقة على تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان عن تلك الزيارات القطرية الإضافية حسب نطاق الزيارة وبعد التشاور مع البلد المعني.

### ٣- العمل الميداني

٩- يتطلع الفريق العامل إضافة إلى البعثات القطرية الرسمية وأي زيارات أخرى إلى الدول الأعضاء إلى أداء ولايته على نحو يشمل المزيد من العمل الميداني المهم والوجيه، والتواصل مع الأفراد والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال ورابطات الأعمال والجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسائر الجهات المعنية في كل المناطق، والتشاور مع تلك الأطراف والمشاركة المباشرة معها مراراً وتكراراً، من أجل توجيه عمله وضمان استجابة أي نتائج وتوصيات لمقتضيات الواقع العملي والتنفيذي في الميدان.

١٠- ويشترك كل عضو من أعضاء الفريق العامل في أنشطة التوعية المتصلة بالمبادئ التوجيهية على مستوى كل المناطق حسب الاقتضاء لتنفيذ مختلف مسارات العمل. ولا يقتصر عمل أعضاء الفريق العامل على الاضطلاع بالأنشطة في مناطقهم الأصلية أو مناطق إقامتهم.

### ٤- نهج شامل جامع لعدة جهات معنية وقائم على التشاور

١١- إن الفريق العامل، إذ يعترف اعترافاً تاماً بقيمة وأهمية اعتماد نهج شامل جامع لعدة جهات معنية وقائم على التشاور لإنجاز ولايته، وتبعاً للمناقشات التمهيديّة مع الدول الأعضاء والجهات المعنية في دورته الأولى، يعتزم مواصلة المشاركة في الحوار والتعاون المنتظمين مع الدول وآليات حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان وممثلي الشركات ومنظمات المجتمع المدني ومثلي الشعوب الأصلية وأي جهات معنية أخرى بما فيها ممثلو المجتمعات المحلية المتأثرة.

١٢- كما يعتزم الفريق العامل أن يدعو إلى مساهمة جميع الجهات المعنية بانتظام في المسائل المتعلقة بالولاية العامة و/أو المسائل المرتبطة بمسارات العمل والأنشطة. ومن المزمع الاضطلاع بذلك بهدف التماس المعلومات والوثائق والتعرف على الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية. وسينظر الفريق العامل أيضاً في سبل أخرى للتشاور مع الجهات المعنية بطرق منها المشاورات الإقليمية أو مشاورات الخبراء ومن خلال البعثات القطرية، وذلك رهناً بالمتطلبات المحددة التي تفرضها مسارات العمل المختلفة ومدى توفر موارد التمويل الكافية. وسيتيح المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أيضاً منبراً لإشراك كل الجهات المعنية والتشاور معها.

١٣- ويدرك الفريق العامل الأعمال المضطلع بها من جانب الهيئات الأخرى المنشأة بموجب المعاهدات والمكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويعتزم أن يتعاون مع هذه الآليات لحقوق الإنسان ويأخذ في عين الاعتبار المعايير والمبادرات الراهنة التي وضعتها الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والمعارف والأدوات المتاحة الناشئة حتى الآن عن هيئات الأمم المتحدة (بما في ذلك مبادرة الاتفاق العالمي) والدول والشركات والمجتمع المدني فيما يتصل بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

## ٥- نظر الفريق العامل في المعلومات الواردة

١٤- إن الفريق العامل مكلف بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧ بالنهوض بالأنشطة الفعالة والشاملة لنشر المبادئ التوجيهية وتنفيذها. ويمكن للفريق العامل في ذلك السياق أن يسعى إلى الحصول على المعلومات من جميع المصادر المعنية وأن يتلقى هذه المعلومات منها.

١٥- ويرحب الفريق العامل بالمعلومات المتصلة بولايته. وسيستخدم المعلومات التي يتلقاها من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، لإرشاد عمله واستراتيجيته ولتحديد العقبات التي تعوق تنفيذ المبادئ التوجيهية على نحو فعال والثغرات في حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الشركات، ولتوجيه التوصيات المقدمة إلى الدول والشركات والجهات الفاعلة الأخرى بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية.

١٦- وليس في مقدور الفريق العامل عامة أن يتناول كل حالة على حدة من حالات انتهاك حقوق الإنسان المزعومة المرتبطة بالأعمال التجارية نظراً إلى نطاق ولايته العام ونطاق المسألة المطروحة الواسع ودرجة تعقيدها والموارد المحدودة.

١٧- وعلى الرغم من ذلك، يجوز للفريق العامل أن يمارس سلطته التقديرية ليثير مع السلطات الحكومية والشركات المعنية ادعاءات معينة يرى أنها تكتسي أهمية رمزية خاصة ويطلب التوضيح أو الحصول على معلومات إضافية حسب مقتضى الحال في بعض الظروف.

## ٦- المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٨- يكلف القرار ٤/١٧ الفريق العامل بتوجيه عمل المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي يستهدف مناقشة الاتجاهات والتحديات القائمة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية وتشجيع الحوار والتعاون بشأن القضايا المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويجتمع المنتدى سنوياً لمدة يومي عمل.

## ٧- تقديم التقارير

١٩- يقدم الفريق العامل تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة عملاً بقرار المجلس ٤/١٧.

## ٨- الاستراتيجية

٢٠- ترد استراتيجية الفريق العامل في التقرير الأول الذي قدمه الفريق إلى مجلس حقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/20/29).